



بقلم : بدر مشاري الحميضي

## استقطاب الاستثمارات الأجنبية

سعت الدول النامية خلال العقدين الماضيين في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال اتخاذها للعديد من الإجراءات كإصلاح قوانين وسياسات الاستثمار بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتمكينها من أن تلعب دوراً مكملًا لمواردها الذاتية المتاحة لتمويل مشروعات وبرامج التنمية.

وقد أدت تلك الجهود إلى تطور بارز في حجم التدفقات المالية الأجنبية إلى الدول النامية خلال عقد التسعينات، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تضاعفت قيمتها بما يزيد عن ٥ مرات ما بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٩. ولكن بالرغم من ذلك فقد تميزت تلك الاستثمارات بتركيزها في عدد محدود من الدول النامية، إذ أن ما يثوق ٧٠٪ من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشار إليها تركزت فيما لا يزيد عن ١٠ دول يقع معظمها في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

وتشير الدلائل إلى أن هناك عدة عوامل وراء تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد محدود من الدول يتمثل أهمها في إتساع حجم الأسواق،

بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية وسياسات الاستثمار المناسبة التي تتبعها تلك الدول.

وتختلف الدول فيما بينها بشأن الأهمية للعوامل المؤثرة في قدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فحجم الاقتصاد والأسواق وتوفر اليد العاملة يلعب كل منها دوره في ذلك. ولكن بالرغم من أهمية هذه العوامل فإن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة أنها تمثل استثمارات طويلة الأجل، يظل معتمداً على توفر فرص مجدية للاستثمار، وهو الأمر الذي يتطلب جهوداً إضافية من قبل الدول ذات الاقتصادات الصغيرة الحجم والأسواق المحدودة لتحديد مجالات وفرص الاستثمار والترويج لها استناداً إلى مبررات كافية، إذ أن إصلاح القوانين وخلق المناخ المناسب للاستثمار رغم أهميتها تتطلب دعماً في جوانب أخرى كالتعريف بفرص الاستثمار وبيان جدواها لتعزيز الجهود المبذولة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق أهدافها المرجوة.

**بدر مشاري الحميضي**